

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قرار رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٤

وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الخاص بشئون الهيئة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والمشرى

على مصلحة الرقابة الصناعية ؛

وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية المؤرخ ٢٠١٤/٩/٢ ؛

وعلى كتاب رئيس مصلحة الرقابة الصناعية المؤرخ ٢٠١٤/١١/٤ ؛

ولصالح العمل ؛

قرر :

(مادة أولى)

تلتزم الجهات أو الأفراد الراغبون فى نقل وتداول المواد والنفايات الخطرة الصناعية

- الصادر بها قوائم معتمدة من جهاز شئون البيئة - خارج حدود المنشآت الصناعية

الحصول على ترخيص بنقل وتداول هذه المواد من مصلحة الرقابة الصناعية .

(مادة ثانية)

يقدم طلب الحصول على ترخيص بنقل وتداول مواد ونفايات خطرة صناعية

على النموذج المعد من قبل مصلحة الرقابة الصناعية مصححاً بصور المستندات ومستوفى

كافة البيانات المنصوص عليها بالمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء - رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٥ المشار إليها .

(مادة ثالثة)

تقدم مصلحة الرقابة الصناعية بإصدار الترخيص بتقل وتداول المواد والنفايات الخطرة الصناعية للجهات والأفراد الراغبين في الحصول على الترخيص لأول مرة لمدة خمس سنوات كحد أقصى تبدأ من تاريخ إصداره وتنتهى بانتهائها - مدته . ويمكن تجديد له لمدة مماثلة .

ويصدر الترخيص في مقابل مبلغ تقضى بسنده طالب الترخيص على النحو التالى :

مبلغ (عشرة آلاف جنيه) عند منح الترخيص لأول مرة .

مبلغ (سبعة آلاف جنيه) عند تجديد الترخيص لمدة مماثلة .

مبلغ (خمس مائة جنيه) رسم المعاينة لأول مرة وعند كل مراجعة سنوية .

(مادة رابعة)

يجوز لمصلحة الرقابة الصناعية إصدار ومنح تراخيص مؤقتة لفترات قصيرة لا تتعدى السنة في مقابل مبلغ تقضى مقداره ٢٠٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) عن كل ترخيص مؤقت وذلك بالإضافة إلى رسم المعاينة .

(مادة خامسة)

تقدم مصلحة الرقابة الصناعية بمراجعة الترخيص سنوياً للتحقق من استمرار توافر شروط منحه من عدمه . ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص وإيقاف نشاط نقل وتداول المواد والنفايات الخطرة بقرار مسبب في الحالات الآتية :

١ - إذا كان الترخيص قد صدر نتيجة لتقديم بيانات غير صحيحة .

٢ - إذا خالف المرخص له شروط الترخيص .

٣ - إذا تعسج عن مواصلة النشاط أو سار ببيئوسه خطيرة لم تكن متوقعة عند إصدار الترخيص .

٤ - إذا انتهت أى جهاز شئون البيئة إلى عدم جواز نقل وتداول تلك المواد والنفايات الخطرة .

(مادة سادسة)

تسك مصلحة الرقابة الصناعية سجلات مسلسلة لتسجيل التراخيص الصادرة منها
بنقل وتداول المواد والنفايات الخطرة الصناعية ، ويجب أن تكون هذه التراخيص مرقمة
ومسلسلة كودياً ومخالفة من أى كشط أو تصليح فى بياناتها ، وأن تكون مهيئة بخاتم
شعار الجمهورية .

(مادة سابعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠١٤/١١/٢٦

وزير الصناعة والتجارة

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

متميز فقري عبد النور